"أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي للتحول الرقمي للاقتصاد المصري"
(بحث ودراسة الحالة المصرية: قضايا أفقية)

نشرة صحفية

القاهرة في ٢٧ فبراير ٢٠١٩

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، اليوم الأربعاء، ورشتى العمل الثالثة والرابعة ضمن سلسلة ورش عمل يعقدها المركز على مدار ٦ أشهر بعنوان: "أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومى للتحول الرقمى للاقتصاد المصرى"، برعاية وزارتى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإدراى، وحضور ممثلى وزارة الاتصالات.

ناقشت الورشة الثالثة توليد وحماية المعلومات وقضية الأمن السيبرانى، وفى حين تناولت الورشة الرابعة موضوع جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للقيام بعملية التحول الرقمى الكامل فى مصر.

وخلال الورشة الثالثة التى انعقدت على مدار ساعتين، ناقش الخبراء الخطوات والإجراءات التى اتخذتها وزارة الاتصالات لحماية أمن المعلومات ومدى كافية هذه الإجراءات فى إطار خطة التحول الرقمى.

وقال الدكتور شريف هاشم مستشار الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، أن وزارة الاتصالات بدأت فى عملية التطوير منذ حوالى ١٥ عاما، مؤكدا الأمن المعلوماتى جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمى، وهو ما أكدت عليه المادة ٣١ من الدستور.

وأشار هاشم إلى أن المطالبات بإنشاء مجلس أعلى للأمن السيبرانى بدأت منذ عام ٢٠١٢ بعد موجة الهجمات الإليكترونية التى شهدها هذا العام، وتم الاستجابة لهذا المطلب بإنشاء المجلس بعد ٣ سنوات، وتم الانتهاء من وضع استراتيجية للأمن السيبرانى عام ٢٠١٧، مؤكدا أن الأمن السيبرانى لا يجب أن يكون مسئولية وزارة الاتصالات فقط، وإنما ضرورة مشاركة القطاع الخاص والحكومة فى هذا الموضوع الحيوى.

وأضاف مستشار الجهاز القومى للاتصالات، أن الخسائر العالمية المتوقع تحقيقها من الهجمات السيبرانية خلال عام ٢٠١٩ مقدر أن تصل إلى ٢ تريليون دولار، منها ١ تريليون نتيجة سرقة البيانات، ونتيجة لذلك متوقع أن يرتفع حجم الإنفاق العالمى

على الأمن السيبرانى إلى ١٢٠ مليار دولار عام٢٠١٩، مقابل ١١٠ مليار دولار تم إنفاقها عام ٢٠١٨ لحماية الفضاء الإليكترونى.

وأشار هاشم إلى أن أكبر مشكلة تواجهها وزارة الاتصالات فى هذا الأمر تتعلق بالإنكار، حيث تنكر الجهات تعرضها لهجمات إليكترونية، مؤكدا ضرورة وجود سياسة لحماية أمن المعلومات، وتكون مسئولية كل قطاع حماية معلوماته، على أن تعاونه وزارة الاتصالات فى تحقيق هذا الأمر، لأنها ليست مسئولية وزارة الاتصالات وحدها.

وشدد على أهمية تدريب العنصر البشرى وتطويره لإنجاح المنظومة، على أن تقوم أيضا كافة الجهات المستفيدة بهذا الأمر لحماية أمن معلوماتها، مطالبا بأهمية إعادة النظر فى الحد الأقصى للأجور لأنه يتسبب فى هروب الكفاءات فى هذا المجال.

من جانبه قال الدكتور إيهاب على مستشار الأمن المعلوماتى، أن ٦١% من الشركات المصرية ليس بها حماية كافية للمعلومات، وبلغت خسارتها المالية نحو ٣,٧٨ مليون دولار.

وأشار مستشار الأمن المعلوماتى، إلى أن ١٤ مليون حساب شخصى لعملاء شركة كريم تعرض للاختراق نتيجة هجمة إليكترونية، مشددا على ضرورة رفع مستويات التأمين المعلوماتى فى المؤسسات المالية والبنوك.

وأوضح أن تحقيق الأمن المعلوماتى يتطلب تخطيط واستراتيجية وأبحاث واستثمارات سواء فى التكنولوجيا أو العنصر البشرى وهو الأهم، لافتا إلى أن مصر ليس بها خبرات فى هذا المجال.

وأكدت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذى ومدير البحوث بالمركز، أن مصر حققت خطوات جيدة فى مجال الأمن المعلومات، لكن إلى أى مدى تكفى هذه الإجراءات فى ظل السعى لإتمام التحول الرقمى فى مصر.

وشددت عبد اللطيف على أهمية الاهتمام بتطوير العنصر البشرى وجذب المهارات، وضخ استثمارات، فى ظل وجود رؤية متكاملة مختلفة تماما عن الرؤية الحالة ترتكز على تحديد موقفنا الحالى ورؤيتنا المستقبلية لأين يجب أن نكون، وتحديد الفجوات التى يجب سدها لتحقيق الهدف المنشود، مع أهمية الدعم السياسى والاستراتيجى لتحقيق هذه الأهداف.

وناقشت الورشة التالية وهى الرابعة ضمن سلسلة الورش، مدى جاهزية البنية التحتية التكنولوجية فى مصر للتحول الرقمى، وخلالها أكد الدكتور محمود عثمان المشرف على الإدارة المركزية للمشروعات القومية بوزارة الاتصالات، أن مصر حققت خطوات كبيرة فى مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتستهدف خطة الوزارة الاستراتيجية تحقيق المزيد لتطوير هذه البنية.

وأضاف عثمان أن الخطة الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تتضمن طرح تراخيص الجيل الخامس على الشركات المحلية والعالمية، بالإضافة إلى استبدال الكابلات النحاسية بكابلات الألياف الضوئية بالتوازى مع التوسع فى مد شبكات الألياف الضوئية وصولا للعميل النهائى.

وتتضمن الخطة التوسع فى شبكات الألياف الضوئية للشبكة الفقرية لتصل إلى ٨٠ ألف كيلو متر طولى بدلا من ٥٨ ألف كيلو متر حاليا، وإنشاء ٣ محطات إنزال كوابل بحرية لتصل إلى ٨ محطات لدلا من ٥، وتعدد المسارات الأرضية بين ساحلى

البحرين الأحمر والمتوسط، والتوسع فى استقطاب الكوابل البحرية لتصل إلى ١٧ كابل بحرى عابر بدلا من ١٣ كابل حاليا، بالتوازى مع إنشاء وتشغيل كابل بحرى باستثمارات مصرية يربط بين مصر وأوروبا.

وتستهدف الخطة توفير ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة، و٢٠٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة، وإيرادات تقدر بحوالى ١٠ مليار دولار، حسب مسئول وزارة الاتصالات.

وأشار ممثل وزارة الاتصالات، إلى أن تقارير الاتحاد الدولى للاتصالات يقيم استعداد مصر فى مجال البنية التحتية التكنولوجية بنسبة جاهزية ٨٠%، مؤكدا أن مشكلة البنية التحتية ليست فى الإتاحة وإنما فى الدخول والاستخدام.

وأوضح أن صدور القرار الرئاسى بتشكيل المجلس الأعلى للمجتمع الرقمى فى نهاية ٢٠١٧، يشكل تحولا قويا ويوجد جهة واحدة هى المسئولة عن اتخاذ القرارات، ويجرى حاليا وضع استراتيجية للمجتمع الرقمى فى مصر.

من جانبه يرى الدكتور إيهاب الحجر المدير الإقليمى لشركة دمج لتكنولوجيا المعلومات، أن البنية التكنولوجية فى مصر لا يمكنها استيعاب عملية التحول الرقمى الكامل، لأن القدرة الاستيعابية للبنية التحتية لا تتحمل، ضاربا المثل بالبنية التكنولوجية لقطاع البنوك التى تعانى من مشاكل كبيرة.

وقال الخبير التكنولوجى، أن مشاكل وصول الإنترنت إلى المنازل خير دليل على عدم جاهزية البنية التحتية للتحول الرقمى، مؤكدا قدرة مصر على مواكبة التطور بالدول الأخرى إذا تم تطوير البنية التحتية بشكل صحيح.